معضلة الفساد والآليات المقترحة للحد منه

د.بوزار صفية

المركز الجامعي لتيبازة

الملخص :

لم يعد الفساد أهم المشكلات التي تواجه النظام العالمي الجديد فحسب، بل يكاد يكون المشكلة الرئيسية على الإطلاق، فهو مشكلة اجتماعية واقتصادية تضرب بجذورها في أعماق التاريخ الإنساني، فهي ليست مقصورة على مجتمع بعينه أو فترة زمنية دون الأخرى بل هي موجودة في كافة المجتمعات–المتقدم منها والنامي– وهو يمس القطاع العام والخاص، لهذا فقد حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات ووضعت عدة آليات للحد منه. وسنحاول في هذا البحث إلقاء الضوء على أشكال و أسباب ودوافع الفساد والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تجذرت في المجتمعات بفعل تفشي هذه الظاهرة، ثم ننتقل للحديث على الجهود الدولية في مكافحة تفشي هذه الظاهرة و من ثم استراتيجية الحد منه، و أخيراً نتقدم ببعض المقترحات التي يمكن أن تساعد على الحد من تنامي هذه الظاهرة و التخفيف إلى حد بعيد من حدتها لا نقول تنفيسها أو القضاء عليها.

إشكالية الدراسة:

إن تعدد مظاهر الفساد وإمكانية تغلغلها في كافة جوانب الحياة ونتيجة لآثارها السلبية على كافة مفاصل الحياة، فقد وضعت عدة آليات لمكافحة هذه الظاهرة والتي سنخصصها بالدراسة.

".ما المقصود بالفساد؟ وما هي أهم الآليات المقترحة للحد منه"

المقدمة:

تزايد الاهتمام بقضية الفساد منذ النصف الثاني من الثمانينات، نظراً للآثار السلبية للفساد على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد ظهرت العديد من الدراسات التي اتخذت من قضية الفساد عنواناً لها، قدم فيها الباحثون عرضاً لصور الفساد ومظاهره، وتحليلاً لهذه الظاهرة في محاولة جادة وصادقة من جانبهم لكشف وتعرية هذه الظاهرة والدعوة لمكافحتها والحد من انتشارها، خاصة وأن الفساد تحول من ظاهرة محلية إلى ظاهرة عالمية تستوجب التعاون الدولي (حكومات، برلمانات، منظمات غير حكومية، رجال أعمال، وسائل الإعلام المختلفة ، القطاع الخاص) لمواجهتها، ووضع استراتيجيات يتم تحديثها باستمرار لضمان مواجهة المشكلات الناجمة عن كل صور الفساد المعاصرة. ولم تقتصر هذه الجهود على الدول المتقدمة، وإنما شملت أيضاً الدول النامية التي تعاني اقتصادياتها ومجتمعاتها من تفشي هذه الظاهرة بصورة أكبر مما تعانيه الدول المتقدمة، حتى أضحى موضوع الفساد يحظى بالأولوية في قائمة اهتمامات الحكومات في الدول النامية .

أولا: قراءة في مفاهيم الفساد

الفساد ليس ظاهرة محلية وإنما هو ظاهرة عالمية ويختلف من بلد وآخر لكن معظم المهتمين به يتفقون على الصور الواضحة له، إلا أن هذا لا يكفي للتعرف على صور أخرى قد تبدوا أكثر غموضا واشتباها، مما يجعل وجود تعريف جامع مانع أمرا ضروريا ومهما وهذا ما سوف نحاول دراسته.

1. مفهوم الفساد: الفساد في معاجم اللغة هو من (فسد) ضد صَلُحَ و (الفساد) البطلان، فيقال فسد الشيء أي بَطُلَ واضمحل، ويأتي التعبير على معان عدة بحسب موقعه، فلم يخصص الله وصفه ببعض معاني الإفساد دون بعض وذلك قوله في صورة البقرة (وَإِذَا قِيلَ لهم لا تُفْسِدُواْ فِي ٱلأرض قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مْصلِحُونَ).

ويشتق لفظ الفساد " Corruption" من الفعل اللاتيني Rumpere" بمعنى الكسر أي أن شيئا ما تم كسره، هذا الشيء قد يكون سلوكا أخلاقيا أو اجتماعيا أو إداريا. أما معنى الفساد اصطلاحا فقد تباين الباحثون في تحديد مفهوم الفساد، ويظهر ذلك واضحا من خلال العديد من التعاريف الواردة للفساد ومنها:

أعتبر على أنه السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية محاباة لاعتبارات خاصة كالأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية، أو ارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية.

ومن منظور أوسع فقد عرفه Rachami أنه إضعاف للنزاهة والفضيلة وللمبادئ الأخلاقية، باعث على الخطأ بوسائل غير قانونية، أو أنه الابتعاد عن كل ما هو أصيل وصحيح[1] .

[1] - and Rachami Jawad , " Institutionalized Corruption : An Instrument of Governance in the Middle East North Africa" , center for international private enterprise-economic reform , VOL. (1) , NO. (4) , 2003 .

أما الأمم المتحدة فقد عرفت الفساد على أنه " الفساد يتضمن سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص، ويشمل القطاع العام والقطاع الخاص، وينتشر عالميا (الدول النامية، الدول المتقدمة) ويتدرج من الرشوة إلى عمليات استغلال النفوذ، التبييض، نشاطات الجريمة المنظمة.....الخ.

أما تعريف البنك الدولي للفساد "هو إساءة استعمال الوظيفة العامة لتخصيص نفع خاص وكما نرى هو تعريف ضيق يندرج تحت اسم "الفساد الصغير".

أما منظمة الشفافية الدولية فقد عرفته على أنه: "سوء استخدام السلطة لأجل تحقيق مكاسب خاصة"[1]

من الملاحظ هنا عدم وجود تعريف موحد للفساد، مما يعني وجود إشكالية حقيقية لدى الباحثين في تصوير هذا المصطلح والتعبير عنه بطريقة مماثلة، ويمكن إرجاع هذا الأمر إلى جملة من الأسباب أهمها[2]:

1. عدم وجود منهج موحد لدراسة هذه الظاهرة وبحثها، فمعظم الأشخاص والجهات المهتمة بدراستها ينتمون إلى حقول معرفية مختلفة، كالسياسة والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، ولذا فان كل جهة منها تبحث القضية من خلال المنهج الخاص بها.

2. اختلاف المرجعية القانونية أو التشريعية أو الثقافية التي تعتمد لوضع معايير لتميز الفعل الفاسد عن غيره، فأي تعريف للفساد لا بد أن يبرز معايير محددة تقاس على ضوئها أفعال الناس وتقيم، ففي الوقت الذي تعتمد بعض التعريفات معيار مناقضة المصلحة العامة مثلا نجد تعريفا آخر يعتمد معيار الرأي العام وهكذا.

3. اختلاف مفهومه ومضمونه بين ما يراه الباحثون المختصون وبين ما يراه عامة الناس، فلا يتحتم أن تتماشي التعريفات دائما مع مشاعر الجماهير، أو أن تعاصر قضية الإصلاح، بل أنه حتى في المجتمعات التي حسمت فيها مفاهيم الفساد القانونية والاجتماعية وأصبحت إلى حد ما متوافقة، ما زال في معظم التعريفات التحليلية جانب كبير من الغموض في الأفعال التي تعد في نظر الكثيرين فساد.

4. اختلاف مفهومه بين بيئة ثقافية وأخرى، فما يراه شعب من الشعوب فسادا، قد يراه شعب آخر على عكس ذلك.

5. تعدد الأشكال والمظاهر التي يتخذها الفساد في المجتمعات المختلفة، وظهور صور جديدة منه باستمرار ، حتى أن التعريفات التي تصدر في فترة زمنية معينة قد تصبح عديمة الجدوى مع مرور الزمن.

[1] – تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ... . متاح على http://www.transparecy.org

[2] – آدم نوح علي معابدة، مفهوم الفساد الإداري ومعاييره في التشريع الإسلامي –دراسة مقارنة– مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الثاني، 2005، ص 418-419.

6. تعدد مجالات النشاط الإنساني التي يمكن للفساد أن يستشري فيها وتشابكها، فهناك الفساد الإداري، والفساد المالي، والفساد الاقتصادي، والفساد السياسي، وعليه فقد يعمد أحد الباحثين إلى تعريف الفساد بشكل عام لاعتقاده أن الفساد هو الفساد أينما وجد، فلا حاجة لتخصيصه بمجال دون غيره، في حين يرى باحث آخر غير هذا الرأي فيعمد إلى تعريف الفساد ضمن دائرة معينة من دوائر النشاط الإنساني.

7. اختلاف الأسلوب العلمي المعتمد لصياغة التعريف، فبعض الباحثين يفضل الالتزام بشروط الحد المقتبسة من علم المنطق، أو على الأقل الاستفادة منها، في حين يرى غيرهم التعبير باللغة المعتادة بعيدا عن تلك الشروط، وقد نجد فريقا ثالثا يكثر من الأمثلة في تعريفه وآخر لا يتطرق إليها مطلقا إلى غير ذلك.

وعلى الرغم من أن ظاهرة الفساد لا تحظى بتعريف جامع ومتفق عليه دولياً باعتبارها ظاهرة تتضمن أبعاد ومعايير سياسية، اقتصادية، ثقافية، قانونية، ودينية، وكذلك زمانية ومكانية، إلا أننا نستطيع تحديدها باعتبارها ظاهرة مرضية اجتماعية تهدد كيان المجتمع وتهدد مسيرته التنموية والتقدمية وتعطل آليته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتساعد على تكريس ظاهرة الفقر والقهر والتخلف، وتعمل على تفتيت المجتمع وتقطيع أوصاله وانعدام الإحساس الوطني والانتماء للوطن.

2. أسباب ظهور ونمو الفساد: لا يمكن معالجة الظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات ما لم يتم تشخيص أسبابها وبواعث نشوئها وقد حدد البنك الدولي مجموعة من الأسباب لظهور الفساد أبرزها ما يأتي:

أ. تهميش دور المؤسسات الرقابية، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها.
ب. وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة.
ج. حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة.
د. ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها.
هـ. توفير البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد

إضافة إلى ما تقدم يمكن تحديد ثلاثة أبعاد لأسباب حدوث الفساد المالي والإداري وهي[1]:

– البعد السياسي: تتمثل أسباب الفساد الإداري والمالي بالإرادة السياسية الضعيفة التي تتعايش مع الفساد، ولا تمتلك المبادرات لمكافحته، فإنها حتى وان أعلنت عن إصلاحات، فإنها تبقى من قبيل العبث، ويصبح من ثم وجود المصلحين بلا معنى، حتى وان توفرت لديهم الجدية والرغبة الصادقة في الإصلاح، وبدون الإرادة السياسية فان مواجهة الفساد ستقتصر على الشكل ليس إلا ويبقى دور المصلحين مقتصرا على المناشدات والنداءات والتمنيات، وأن غياب الإرادة السياسية يؤدي إلى غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية، وعند هذا المستوى تظهر حالة

[1] – د. محمد عمر شقلوف، د. عبد الحفيظ ميرة، الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالخصخصة والمسؤولية الاجتماعية، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 17-18 أفريل 2013، ص 110-111

غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد تحت وطأة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والإقصاء الوظيفي، كما تتعطل إلى حد بعيد آليات الرقابة في الدولة ويخبوا وازع المساءلة والمحاسبة، حيث أن الحكومة لا تحاسب الإدارة مع علمها بالفساد المستشري في أوصالها، وأن يد القضاء لا تطول المسؤولين في الدولة مهما قيل أو عرف أو شاع عنهم، وأن هيئات الرقابة تكون معطلة إما بفعل شدة الفساد الذي يتجاوز أبعاده قدرتها، أو لأن دم الفساد أخذ يدب في عروق بعضها.

– **البعد الاقتصادي**: يتمثل في البطالة وتدني الرواتب والأجور وتباين الدخول بشكل كبير وانخفاض مستوى المعيشة بشكل عام، فضلا عن غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة وكثرة الصفقات التجارية المشبوهة أو الناتجة عن عمليات السمسرة يحتل الفساد المالي فيها حيزا واسعا.

– **البعد الاجتماعي**: يتجلى عندما يغدوا لكل شيء ثمن يقاس بالدنانير، وعندما يغدوا للقيام بواجب وظيفي معين ثمن، ولإجراء معاملة مع إدارات الدولة ثمن، ولتصريف أعمال الحكم ثمن، وللكلمة في وسائل الإعلام ثمن، ولحكم القضاء في بعض الحالات ثمن، وعندما يصبح لكل شيء ثمن، فان الفساد قد أضحى في حياتنا العامة من صلب ثقافة المجتمع وبذلك يكون المجتمع في هذا الحال قد ابتلى بما نسميه ثقافة الفساد، وعندما يكون الفساد من صلب ثقافة المجتمع يصعب علاجه، فالفساد لا ينتج إلا مزيدا من الفساد، والفاسد لا يرى في فساد عيبا، وهنا يشكل الفساد طوقا يحتاج إلى من يكسره بقوة خارقة.

وتعود أسباب نمو الفساد في الغالب إلى سببين رئيسيين هما:

1. الرغبة في الحصول على منافع غير مشروعة

2. محاولة التهرب من الكلفة الواجبة وتعدد الأسباب المؤدية إلى الفساد وتقسم إلى[1]:

أ. أسباب تربوية وسلوكية: لعدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدينية في نفوس أطفال يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوة وعدم المسؤولية وعدم احترام القانون.

ب. السياسات الاقتصادية: التي لا تراعي تحقيق قدر من التوازن أو العدالة في توزيع الثروات والموارد الاقتصادية على السكان فضلا عن تحميل الإدارة العامة والقطاع العام بأعباء ومهام جسام تتطلبها برامج التنمية الطموحة والمشاركة وهذا يستلزمها تخويلها صلاحيات واسعة ومدها بموازنات واعتمادات مادية كبيرة، إضافة إلى التحول السريع وغير المخطط نحو تعظيم دور القطاع الخاص على حساب القطاع العام وبيع المؤسسات والمرافق الحكومية للشركات الأجنبية مما يسمح للسماسرة بعقد الصفقات ودفع العمولات لشراء الذمم والمساومة على الملكية العامة لصالح قلة من الرأسماليين

[1] – فاطمة إبراهيم خلف، السياسة المالية والفساد الإداري والمالي –دراسة تطبيقية في مصر للمدة 1980–2008، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الموصل، المجلد 04 العدد 07 ، سنة 2011، ص 228–229.

ج. عوامل دولية: تعد هذه العوامل سببا آخر من أسباب الفساد والتي تأخذ أشكالا متعددة منها في صورة رشاوي ومدفوعات غير مشروعة في إطار التجارة والمساعدات الأجنبية وتدفقات الاستثماريين للدول، أو في صورة مزايا تفصيلية في فرض التجارة أو التحيز لصالح اقتراحات استثمارية معينة، أو استبعاد بعض العملات من نطاق المعاملات الدولية بالخداع ونحو ذلك.

د. أسباب إدارية: تتميز معظم الدول النامية بكبر حجم القطاع العام وازدياد العاملين فيه ولهذا تأثير كبير على المجتمع فيما يتعلق بتوزيع السلع والخدمات حيث أنه كلما كبر حجم القطاع العام واتسعت مجالاته ازداد الميل نحو الفساد.

هـ. أسباب قانونية: قد يرجع الانحراف الإداري والمالي إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان، الأمر الذي يعطي فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة، التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين.

و. أسباب سياسية: إن محدودية قنوات التأثير الرسمية على قرارات الأجهزة الإدارية والحكومية، وضعف العلاقة بين هذه الأجهزة والجمهور وغياب الأنظمة الرقابية من شأنه أن يكثر من حالات الفساد الإداري والمالي، وظهور ممارسات منحرفة تخل بالأهداف والمصالح العامة للمجتمع.

3. أنواع الفساد: إن تحديد أنواع الفساد وأشكاله عملية تتميز بالصعوبة والتعقيد، وعموما يمكن تبويب الفساد حسب اتجاهاته إلى ما يلي:

أ. الفساد من حيث الحجم أو درجة الخطورة: وينقسم إلى نوعين هما:

– الفساد الصغير (الأفقي): وهو الفساد الذي يتعلق بأداء الوظائف والخدمات الروتينية، ويمارس من قبل فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين، ويظهر بين الموظفين في القطاعات المختلفة، وأساسه الحاجة الاقتصادية (المادية)، إذ يقوم الموظفين بأخذ الرشوة عن أي خدمة يقدمونها للمواطنين وتكون أسعارها متساوية على الجميع تقريبا وتدفع كمقابل للخدمة.

– الفساد الكبير (العمودي): وهو الفساد الذي يقوم به كبار الموظفين والمسؤولين كرؤساء الدول والحكومات والوزراء ومن في حكمهم، وأساس هذا النوع من الفساد الجشع، أما هدفه فيتمثل بتحقيق المصالح المادية أو الاجتماعية الكبيرة وليس مجرد رشوة صغيرة، وبكلمات أخرى يشمل أنواع الفساد التي تتناسب مع حجم الأرباح والمكاسب التي يحققها في كل حالة على حدى، فكلما كان هذا الحجم كبير سواء بتحقيق العائد أو بتخفيض النفقات أو التكاليف كلما كان حجم الريع الفاسد كبير والذين يحققون مكاسب أعلى نتيجة الحصول على منافع فاسدة سيدفعون أكثر مقابل ذلك، وكلما كانت الوظيفة ذات حساسية خاصة أو كبيرة ارتفع حجم الريع الفاسد.

ب. الفساد من حيث الانتشار

– **الفساد المحلي**: يقصد به ما ينتشر من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد ولا ينأى عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع، ممن لا يرتبطون في مخالفاتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى، وعلى الرغم من أن الفساد ظاهرة عالمية منتشرة بشكل واسع إلا أن ذلك لا يخفف من شدة خصوصيتها وكثافتها في بعض المجتمعات

– **الفساد الدولي**: وهو الفساد الذي يأخذ أبعادا واسعة وكبيرة تصل إلى نطاق عالمي ضمن نظام يعرف بالاقتصاد الحر، وقد تترابط الشركات المحلية والدولية والقيادة السياسية فتأخذ شكل منافع ذاتية متبادلة يصعب التفريق بينهما، وفي هذا النوع تكمن الخطورة العظمى على المدى الواسع.

وقد يأخذ أشكالا مختلفة، فقد يكون في صورة رشاوي ومدفوعات غير مشروعة في إطار التجارة والمساعدات الأجنبية وتدفقات الاستثمار بين الدول، أو في صورة مزايا تفضيلية في فرص التجارة أو التحيز لصالح اقتراحات استشارية معينة، أو استبعاد بعض المعاملات من نطاق المعاملات الدولية بالخداع وقد يظهر في صور أكثر خطورة على المجتمعات مثل الاتجار بالمخدرات والسلاح وتبييض الأموال...الخ.

ج. الفساد من حيث مظهره:ويشمل أنواع عدة منها:

– **الفساد السياسي**: ويتمثل في مخالفات القوى السياسية القواعد والأحكام التي تنظم العمل السياسي في الدولة للبقاء في السلطة دون سند شرعي وكبت القوى المعارضة، وهو استخدام أعضاء النخبة الحاكمة لنفوذهم والسلطات التي في أيديهم لتحقيق مصالح خاصة لا يستحقونها.

– **الفساد المالي**: ويتمثل في الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم تحصيل أو إنفاق أو إدارة المال العام أو مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للمحاسبات المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والمنظمات والمؤسسات العامة والشركات التي تساهم فيها الدولة.

– **الفساد الإداري**: ويتمثل في الانحرافات الإدارية والوظيفية التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته وفقا للتشريعات والقوانين المنظمة لعمل الموظف العام.

– **الفساد الأخلاقي**: الذي يتمثل عن الخروج على القيم الدينية والأخلاقية السائدة في المجتمع.

والواقع أن هذه الأنواع المختلفة من الفساد متداخلة بشكل كبير، ويصعب التفرقة بينهما بشكل واضح.

ثانيا: الآليات المقترحة لمكافحة الفساد

يعتبر الكشف عن جرائم الفساد أمر في غاية الصعوبة في ظل التطور التكنولوجي الحديث، ومن هذا المنطلق تبدو أهمية وجود آليات وضرورة إتباعها في الكشف عن جرائم الفساد وبالتالي إمكانية مكافحته وفي هذا الصدد يمكن إتباع الآليات التالية.

1. **التوعية والتثقيف:** تعد مسألة التوعية أو إذكاء الوعي بمخاطر الفساد وإبراز الآثار السلبية الخطيرة التي تخلفها ممارسة ظواهر الفساد، والتثقيف بسبل وآليات منعه ومكافحته من أهم الوسائل التي تتبناها الدول في مواجهة هذه الآفة الخطيرة التي تنهش جسد المجتمع والدولة، ومن هنا فان مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة تحتم على الدولة بكافة مؤسساتها الرسمية وعلى المواطن والمجتمع بكافة مكوناته التصدي لها ومن أجل تحقيق هذا الهدف لا بد من رسم البرامج والخطط حول التوعية والتثقيف بمخاطر الفساد وآثاره المدمرة والأسباب التي أدت إليه وكيفية الوقاية منها وعلاجها.

2. قياس مؤشرات النزاهة والشفافية: وذلك من خلال استبيان لقياس مؤشرات النزاهة والشفافية والإدارة الرشيدة لموظفي الحكومة والمواطنين بالتنسيق مع هيئات متخصصة وجهات أخرى يتم تحديدها حسب الحاجة ونشر نتائج الاستبيان في وسائل الإعلام ويمكن تعميق أسس النزاهة من خلال العديد من المعايير والتي تحتاج إلى تطوير الوعي بها في المجتمعات العربية وهي[1]:

أ. المحاسبة: وهي خضوع الذين يتولون المناصب العامة للمسائلة القانونية والإدارية والأخلاقية إزاء قراراتهم وأعمالهم.

ب. المسائلة: وهي واجب الموظفين العامين تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها للتأكد من أن عملهم يتفق مع القيم وأحكام القانون.

ج. النزاهة: وهي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل وتشمل هذه المنظومة من القيم أيضا حرص الموظف العام على تلقي أي مقابل مالي من مصدر خارجي للقيام بأي عمل يؤثر في المصلحة العامة أو يؤدي إلى هدر المال العام، ويرتبط أيضا بمفهوم النزاهة مفهوم الشفافية الذي يتعلق بوضوح الأنظمة والإجراءات داخل المنظمة وفي العلاقة بينهما وبين المواطنين المنتفعين من خدماتها وعلنية الإجراءات والغايات في عمل المؤسسة العامة وأهدافها.

د. الإفصاح: عن المعلومات وتعزيز حق المواطن في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة وآليات تقديم الخدمة إلى المواطن، حتى لا تبقي هذه المعلومات وسيلة من وسائل الاستغلال لهؤلاء المواطنين، يرتبط

[1] – علاء فرحان طالب، سحر عبد الأمير عاشور، استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي– رؤية شاملة– بحوث وأوراق عمل المؤتمر السنوي العام، نحو إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، القاهرة، 2010، ص 122.

بذلك تعزيز مفهوم المواطنة التي ينبغي أن تكون أساسا للعلاقة بين السلطة والمواطن والتي تقوم على الحقوق والواجبات المتبادلة بينهما.

هـ. اعتماد مدونات السلوك: من خلال اعتماد مواثيق شرف أو أخلاقيات عمل في إطار المنظمات العامة، تحدد للعاملين فيها مجموعة السلوكيات والقيم التي ينبغي مراعاتها في أثناء أداء مهماتهم وفي علاقاتهم بالجمهور وهو ما يفرز قيم النزاهة في العمل ويفرز أيضا ثقافة محاربة الفساد.

4. تعزيز المحاسبة العمودية: أي تعزيز المحاسبة في السلم الوظيفي بمعنى آخر محاسبة من هم بدرجة مدير صعودا إلى القيادات في المستوى الأول.

5. تعزيز مقومات نظام المحاسبة الأفقية: بموجب هذا النوع من المحاسبة يكون كل من يشغل منصبا عاما مسؤولا أمام جهة أخرى على مستوى أفقي، إضافة إلى المسائلة العمودية والذي يعني وجود مسؤول أو منظمة خارج نطاق المساءلة أو في وضع مهيمن على سائر المنظمات، حيث يضمن وجود سلطة أو منظمة لمراقبة سلطة أخرى.

6. **معالجة الفراغ التشريعي والمؤسسي:** وتتضمن تحديد التشريعات والمؤسسات المطلوبة لاستكمال بناء الإطارين التشريعي والمؤسسي اللازمين لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ولعل من أبرز الإجراءات التنظيمية التي تستهدف إرساء دولة القانون والمؤسسات وتنفيذ برامج مكافحة ظواهر الفساد ومعالجة أسبابها، إنشاء مؤسسات معينة بمكافحة الفساد وتفعيل دور القائمة منها وتعزيز عمليات التنسيق والتكامل والتعاون فيما بينها، وفي هذا الإطار يجب القيام بإجراء مسح شامل للتشريعات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالإضافة إلى:

- إصدار لائحة للسلوك الوظيفي

- إعداد إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد بالتنسيق والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC.

- إصدار لوائح وتعليمات تعنى بالنزاهة والشفافية والمساءلة والمحاسبة

- إقامة النشاطات العلمية والتثقيفية مؤتمرات، ندوات، برامج إعلامية....الخ

7. حرية تداول المعلومات: تعتبر إتاحة المعلومات عن أداء الأجهزة الحكومية من أهم متطلبات وجود رقابة قوية من المواطنين ومن المجتمع المدني على الأداء الحكومي، وبالتالي قدرة أكبر في مكافحة الفساد، وعلى الرغم من هذه الأهمية فانه ما زال بعض القيود التشريعية على حرية تداول المعلومات.

إن آليات المكافحة السابقة تشكل عناصر أساسية في إستراتيجية مكافحة الفساد وتمثل الإستراتيجية كافة الإجراءات التي تتخذ في المنظمة بهدف إحراز أداء أعلى، لذلك فان أغلب مؤسسات مكافحة الفساد الإداري تضع إستراتيجية معينة لمكافحة حالات الفساد الموجود وتبنى هذه الإستراتيجية على الشمولية والتكامل لمكافحة هذه الظاهرة .

الخلاصة:

تعتبر ظاهرة الفساد من الظواهر الخطيرة التي تواجه جميع البلدان وبصفة خاصة الدول النامية ولها تأثير كبير على التنمية الشاملة والاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة لذا فإن عملية الحد أو القضاء على الفساد تتطلب جهدا مستمرا ودءوبا، وإتباع آليات فعالة تعبر عن رؤية شاملة لمواجهته من خلال إصلاح الأطر المؤسسية والقانونية وإجراءات العمل وتقوم على منهج تدريجي قائم على مشاركة مجتمعية تشمل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام.

وينبغي الاشارة إلى أن القضاء على الفساد يتطلب صحوة ثقافية تبين مخاطره والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما ينبغي توفر الإرادة الجادة والحقيقية من قبل القيادة السياسية لمحاربة الفساد حتى يكون ذلك على مستوى الدولة والمجتمع.

وفي الختام لا بد من التأكيد على أهمية تشجيع وتفعيل مبدأ الفريق الواحد بما في ذلك تقديم الدعم حيث ما يكون ذلك ممكنا، عندما تكون المعوقات والصعوبات والحلول والمعالجات مشتركة،